أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد قرارات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية – دراسة تحليلية–

د. قمان عمر[1]، أ. باكرية علي[2]

[1] جامعة زيان عاشور بالجلفة، Gamane_amar@yahoo.fr

[2] جامعة الجزائر 03، Alibakria1989@gamil.com

تاريخ الاستلام: 27 /2018/12 تاريخ القبول: 12 /2019/06 **تاريخ النشر**: 30 /2019/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية وإبراز أهميتها لما لها من أثر مباشر على القرارات التي يتم اتخاذها على أساسها، حيث توجد العديد من العوامل والاعتبارات التي تحكمها وتحددها ينبغي أخذها بعين الاعتبار مثل الموثوقية والملائمة..، فهذه العوامل الخاصة بالمعلومات المحاسبية والمالية جد مهمة بالنسبة لمستخدميها.

وانطلاقا من الأهمية البالغة للمعلومات المحاسبية والمالية في الحياة الاقتصادية، أصبح من الضروري الاهتمام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية وجودتها والبحث عن سبل قياس جودتها بغية ترشيد القرارات، وأيضا البحث عن كل العوامل المؤثرة عليها.

كلمات مفتاحية: الموثوقية، الملاءمة، جودة المعلومات المحاسبية والمالية.

Abstract:

The objective of this study is to identify the specific characteristics of accounting and financial information and discovery best part of importance because of its direct impact on the decisions taken on its basis. There are many factors and considerations that govern and determine which should be taken into consideration such as reliability and suitability. exceptionally important for its users.

known the importance of accounting and financial information in economic life, it became necessary to pay attention to the specific characteristics and quality of accounting and financial information and to seek ways of measuring their quality in order to rationalize decisions, as well as to search for all factors affecting them.

Keywords: reliability, relevance, quality of accounting and financial information.

.

المؤلف المرسل: قمان عمر : Gamane_amar@yahoo.fr

مقدمة:

يعتبر التطور صفة كل من المحيط الخارجي والداخلي للمؤسسات الاقتصادية الذي يتسم بالديناميكية والحركية الدائمة، تفرض على هذه المؤسسات مواكبة هذه التطورات والأحداث وإجراء تغيرات على مختلق السياسات والاستراتيجيات المتبعة في الوقت الراهن لما لها من أهمية للنهوض بالمؤسسة، ونتيجة لتزايد استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية داخل المؤسسة وخارجها وعلى المستوى الجزئي والمستوى الكلي، نجد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية قد لقيت اهتمام كبير في مختلف الدراسات نتيجة التأثير الكبير والمباشر الذي تساهم فيه هذه الخصائص على مختلف القرارات .

تعتبر المعلومات المحاسبية والمالية مهمة جدا خاصة وأنه يتم الاعتماد عليها من طرف المستثمرون والدائنون وغيرهم من الأطراف التي لها مصلحة مع المؤسسة في اتخاذ مختلف القرارات، فقد أثبتت الدراسات أن النتائج المحاسبية يمكن أن تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وأنها ذات أهمية كبرى في تقييم السياسة المالية للمؤسسة وفي تقدير مخاطر الائتمان.

ونظرا لتوسع نشاط المؤسسات وتنوع العمليات التي تقوم بها بالإضافة إلى التعقيدات التي تحيط بكثير منها، فإن توفير الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية والمالية بهدف مساعدة مستخدميها في اتخاذ القرارات المناسبة، أصبح أمرا أكثر صعوبة وتعقيدا، فمستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية لا يهتمون فقط برقم الربح الصافي ولكنهم يهتمون أيضا بمكوناته أو عناصره، حيث أن دراسة هذه المكونات وتحديد اتجاهاتها تعتبر الأساس الصحيح لتقييم المؤسسات والتنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية.

باعتبار النظام المحاسبي المالي نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، عددية، وتصنيفها وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية، فهو يهدف بصفة عامة إلى إنتاج المعلومات المفيدة لخدمة الأغراض الداخلية والخارجية للمؤسسة، وأن هذه المعلومات تتسم بخصائص معينة تحكمها أسس وقواعد استقر العرف المحاسبي على إثباتها والاعتراف بها، وهي بذلك تقدم معلومات مالية تترجمها أرقام تصاغ على شكل تقارير وفقا للغرض المطلوب منها، وبذلك تتمكن المؤسسات من الاستمرار في أعمالها من خلال تلقي الدعم اللازم لمزاولة أنشطتها وترشيد قراراتها لتحقيق الأهداف.

المحور الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية

لتحديد الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية والمالية، يجب أولا تحديد عناصر منفعة المعلومات المحاسبية والمالية، وهذا لكي يُعلم بأن للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية دور مهم جدا لكافة مستويات القرار.

أولا: عناصر منفعة المعلومات المحاسبية والمالية

تهدف المعلومات المحاسبية إلى زيادة المعرفة لدى مستخدميها فهي تطلب وفقا لجودتها وملاءمتها لعملية صنع القرار، فجودة المعلومات من أهم العوامل التي يُنظَر إليها عند العرض والطلب على المعلومات المحاسبية.

جودة المعلومات المحاسبية المتاحة لمتخذ القرار تؤثر بدرجة كبيرة على جودة القرار الذي يتخذه فكلما زادت درجة جودة المعلومات كان اختيار متخذ القرار أفضل والعكس صحيح، حيث تزيد المعلومات من رصيد المعرفة لدى متخذ القرار وتقلل من

جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات، وعليه فإن عملية اتخاذ القرارات والمعلومات عنصران مرتبطان لا يمكن التعرض لأحدهما دون أخذ الآخر، فعملية اتخاذ القرارات تعتمد على ما يتوافر لدى متخذ القرار من معلومات.

تتوزع أنواع المعلومات المحاسبية وأنواع القرار ومستويات الإدارة في المؤسسة، حيث أن هناك حاجة حقيقية للمعلومات المحاسبية عند كل مستوى من مستويات اتخاذ القرار، سواء القرار التشغيلي أو التكتيكي أو الاستراتيجي، وعند كل وظيفة من الوظائف الأساسية للمؤسسة (التمويل، الأفراد، التسويق، الإنتاج)، وكذلك عند كل مستوى من مستويات الإدارة في المؤسسة (العليا، الوسطى، التشغيلية). فلا يمكن اتخاذ أي قرار إلا بالاعتماد على المعلومات المحاسبية، عملية انتقال المعلومات والقرارات على مستوى كل وظيفة من وظائف المؤسسة ومستويات القرار فيها،[1] والشكل الموالي يوضح أهمية المعلومات المحاسبية والمالية عند كل مستوى من مستويات اتخاذ القرارات:

الشكل رقم (01): تدفق المعلومات المحاسبية حسب مستويات الإدارة

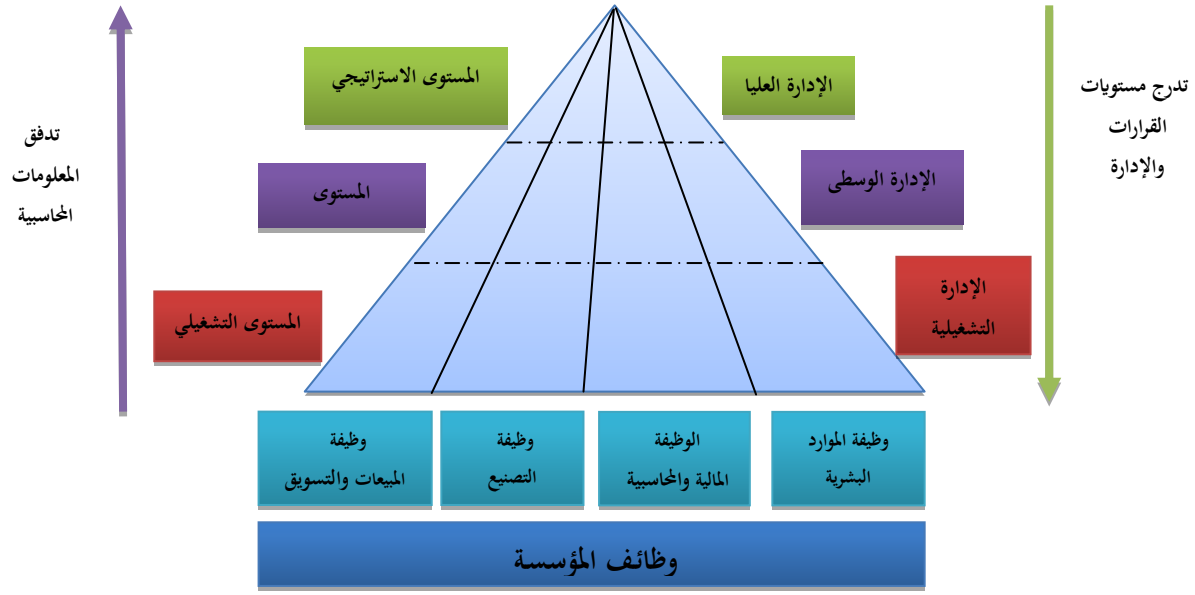

المصدر: السعدي عياد، **مرجع سابق**، ص 41.

يتضح من خلال الشكل أهمية المعلومات المحاسبية عند كل مستوى وكل وظيفة على مستوى المؤسسة، وفي كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار، وتزداد أهمية تلك المعلومات عند القرارات الإستراتيجية، لاسيما قرارات الإنفاق الرأسمالي؛ لما يترتب عليها من مخاطر وما يحفها من عدم تأكد، لتعلقها بالمستقبل واعتمادها على التنبؤ المبني على المعلومات المعززة، وتأثيرها القوي على الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

ثانيا: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين[2]، ولكي يتم اختيار الطريقة المحاسبية المقبولة ومقدار ونوع المعلومات التي يتم الإفصاح عنها والصيغة التي يتم عرض المعلومات بها فإنه يلزم دائما تحديد البديل الذي يقدم أكثر المعلومات إفادة لأغراض اتخاذ القرار، بصفة عامة يمكن القول أن الخصائص التي تحدد ما إذا كانت المعلومات الناتجة عن تطبيق بديل محاسبي معين أكثر أو أقل فائدة في مجال اتخاذ القرارات هي خاصيتان رئيسيتان هما:[3]

- ملاءمة المعلومات؛
- إمكانية الاعتماد على المعلومات، أو درجة الثقة فيها.

من ناحية أخرى نجد أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية لهذه المعلومات (الملاءمة والثقة)، وإنما يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات)، ففائدة المعلومات لمتخذي القرارات تعتمد على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام مثل طبيعة القرارات التي سيواجهها، طبيعة النموذج القراري المستخدم، طبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، مقدار ونوعية المعلومات السابقة التي تتوافر له ...الخ.

"وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) البيان رقم (2) في سنة 1980 بعنوان **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**، أوضح من خلاله مجموعة من الخصائص النوعية التي تميز المعلومات الأكثر نفعا والمعلومات الأقل نفعا لأغراض اتخاذ القرارات، إضافة إلى ذلك فقد وضع المجلس عددا من المحددات (القيود) للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والشكل التالي يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقيودها[4]."

أما القائمة رقم (02) والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة في أمريكا (FASB) في عام 1980 فقد جاءت استكمالا للجهود الرامية إلى تعزيز محتوى القوائم المالية حتى تحقق أكبر فائدة ممكنة للمستخدمين والمستفيدين الخارجيين، لذا جاءت هذه القائمة لتحدد مفاهيم جودة المعلومات والخصائص التي يجب أن تتوفر فيها، ووضعت القائمة مجموعة خصائص نوعية لتستخدم كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من هذه الشركات. وقد قسمت هذه الخصائص والمعايير إلى خصائص رئيسية (أولية) وأخرى فرعية (ثانوية)[5].

وإذا ما تم الرجوع للنظام المحاسبي فنجده في مادته رقم (08) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادة الأولى عام 1429 الموافق لـ 26 ماي سنة 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، يوجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح[6].

ويؤدي تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، وعند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية والمالية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين بين ما يعتبر إيضاحا ضروريا وما يعتبر كذلك، ويجب تقييم فائدة المعلومات المحاسبية والمالية على أساس أهداف القوائم المالية التي يرتكز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات، ويجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين وإعداد القوائم المالية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم، ومنه فإن الهدف الأساسي في تحديد مجموعة الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم جودة المعلومات المالية[7].

الشكل الموالي يوضح التداخل بين الخصائص الذاتية للمعلومات (أولية وثانوية)، وبين خصائص مستخدمي هذه المعلومات، وهذا حسب (FASB):

الشكل رقم (02): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية

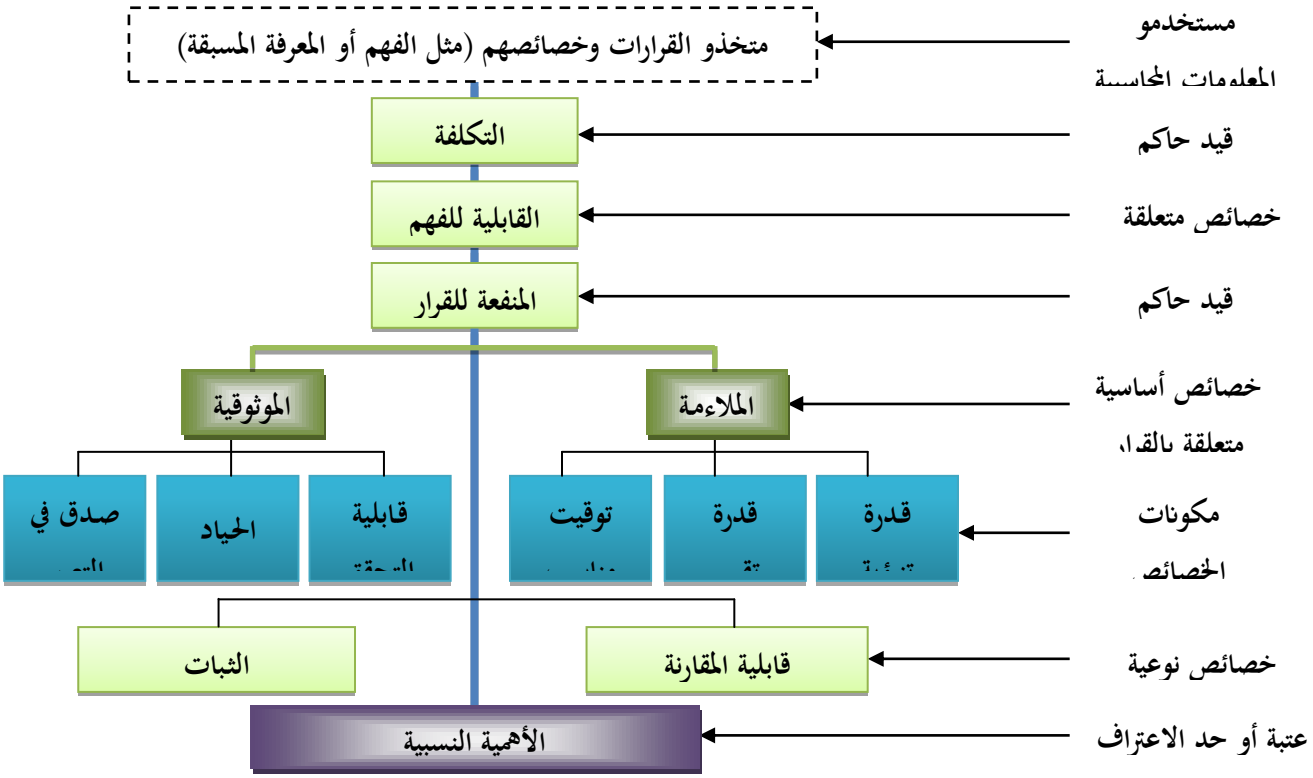

المصدر: محمد الهادي ضيف الله، **مرجع سابق**، ص 179.

1. الخصائص المتعلقة بمتخذي القرار

تهتم التقارير المالية بدرجات متفاوتة بعملية القرار فالحاجة إلى المعلومات التي تعتمد عليها القرارات تكمن خلف أهداف التقارير المالية لذلك تركز التقارير المالية على استخدام المعلومات في اتخاذ القرارات.

إن فائدة المعلومات لمتخذ القرار تعتمد على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام مثل: طبيعة القرارات التي يواجهها، طبيعة النموذج القراري المستخدم، طبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، نوعية المعلومات السابقة التي تتوافر له، مقدرة متخذ القرار على تحليل المعلومات، مستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذ القرار وهكذا.

حتى يكون الحكم عادلاً على المعلومات المحاسبية هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتسم بها متخذ القرار الذي يستخدم تلك المعلومات نذكر أهمها:

- القدرة على فهم محتوى المعلومات.
- القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات الملائمة و التي أعدت من أجلها تلك المعلومات.
- الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية، خلال فترة زمنية سابقة[8].

2. الخصائص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية

نص المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواجب توفرها في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في نص المادة 08 كما يلي:

" يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية الملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح"[9].

وتنقسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى خصائص أساسية وأخرى ثانوية:

أ. الخصائص الأساسية

- **القابلية للفهم:** يختلف متخذو القرار بدرجة كبيرة في أنواع القرارات التي يتخذونها، وفي أساليب اتخاذ القرارات، فالمعلومات المتاحة لديهم أو التي يمكنهم الحصول عليها من مصادر أخرى، و قدرتهم على تشغيل المعلومات.

ولكي تكون المعلومات مفيدة لمستخدميها يجب احتوائها على حلقة ربط بين المستخدمين والقرارات التي يتخذونها، وتتمثل هذه الحلقة في القابلية للفهم وهي إحدى خصائص المعلومات التي تسمح للمستخدمين ذوي القدر المعقول من المعرفة المحاسبية بإدراك مغزى تلك المعلومات، لذلك فمهما كان التقرير على درجة عالية من الجودة إلا أنه في غياب عنصر القابلية للفهم يكون عديم النفع للمستخدمين الذين لا يفهمونه[10].

- **الموثوقية:** تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات، وتتوفر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء، الحيادية، وتتصف بأمانة التعبير؛ أي أنها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية والمالية وإمكانية الاعتماد عليها.

الموثوقية للمعلومات المحاسبية والمالية تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض، والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية. وتمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية والمالية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم.

والموثوقية حسب البيان رقم 2 الصادر (FASB) هي: "خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل يصدق ما تزعم تمثيله"[11].

- **الملاءمة:** لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تكون مؤثرة في القرار، فإذا كانت المعلومات غير مؤثرة في القرار، فإنها تكون غير ملائمة للقرار، وتساعد المعلومات الملائمة المستخدمين لها على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، وعلى تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة[12]، خاصية الملاءمة تشتمل على 03 عناصر فرعية وهي:

- **التوقيت المناسب:** يقصد بخاصية التوقيت المناسب توفير المعلومات في حينها فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على الحدث أو القرار لذلك وجب توفيرها في الوقت المطلوب للوصول إلى قرار ملائم، أي توافر المعلومات لدى متخذ القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات، إن عدم توفر المعلومات عند الحاجة إليها يفقدها عنصر الملائمة.

ومن المفيد أحيانا التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب نظرا لكون عملية اتخاذ القرار محددة بفترة زمنية وأن المعلومات الملائمة هي التي تُوفَّر في الوقت المناسب.

- **القدرة على التنبؤ في المستقبل:** يجب أن تساعد المعلومات مستخدميها وتحسن من قدرتهم على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل. تقوم معلومات التقارير المالية بهذا الدور عبر الإفصاح عن نتائج الأحداث الماضية في القوائم المالية لفترتين متتاليتين كما يمكن للتقارير المرحلية والتقارير القطاعية القيام بهذا الدور كذلك.

– **التغذية الراجعة:** هي قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة متخذي القرار والمستخدمين على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة ومعرفة مدى صحتها وبالتالي تقييم نتائج القرارات المتخذة بناء على هذه التوقعات.

– **المصداقية:** مصداقية المعلومات المحاسبية تكون بقدر خلوها من الخطأ والتحيز في العرض، ولكي تتسم المعلومات المحاسبية بالمصداقية يجب أن تتوافر بها ثلاثة خصائص فرعية أساسية هي:

– **القابلية للتحقق:** يتحقق هذا المفهوم عندما إمكانية التأكد من خلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء فمثلا يتم التأكد من التكلفة المدفوعة للموجودات والتي تظهر في القوائم المالية بالرجوع إلى الفواتير أو العقد الخاص بها.

– **الحياد:** تكون المعلومات محايدة عندما لا تميل إلى عرض حالة المؤسسة في أفضل مما هي عليه أو أسوأ من الظروف الفعلية الموجودة، حتى لا تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.

– **الصدق في العرض:** يعني هذا المفهوم ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية والموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى. بمعنى آخر هل تمثل الأرقام ما حدث بالفعل؟ بمعنى وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والمظاهر المراد التقرير عنها[13].

ب. الخصائص الثانوية

تتمثل في خاصتي المقارنة والثبات، وبيانهما في الآتي:

– **القابلية للمقارنة:** تزيد منفعة المعلومات الخاصة بالمؤسسة عند إمكانية مقارنتها مع المعلومات المماثلة في المؤسسة نفسها أو مع المؤسسات الأخرى. حيث تمكن مقارنة المعلومات الواردة في التقارير المالية مستخدميها من تحليل البيانات المالية للمؤسسة بمرور الزمن وتحديد الاتجاهات في مركزها المالي وفي الأداء، وكذلك البيانات المالية للمؤسسات الأخرى وإجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية لهذا فإن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة هي إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة وتحديد الاختلافات بينها للعمليات المالية المتشابهة من فترة لأخرى، لهذا فإن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة؛

– **الثبات:** تعرف كذلك بالتماثل وهي خاصية إن توفرت مكنت المستخدم من إجراء المقارنات فالمقصود بالثبات هو تطبيق المؤسسة لنفس المعالجة المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى، ولا يعني ذلك أن المؤسسات لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية إلى أخرى، وإنما يمكنها تغيير الطريقة وذلك فقط لما تكون الطريقة المعتمدة حديثا أحسن من القديمة، وإذا تمت الموافقة عليها فالمؤسسة ملزمة بالإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغيير المحاسبي في البيانات المالية الخاصة بالفترة التي تم فيها التغيير[14].

مما سبق يتضح جليا أن التركيز قد انصب على قاعدة عامة مفادها ضرورة أن تكون مخرجات النظام المحاسبي ذات فائدة للمستخدم عند اتخاذه للقرار، بحيث يجب على المحاسب ومعدي التقارير المالية العمل على التوفيق بين مختلف احتياجات المستخدمين وبين درجات التفاوت في فهمهم وإدراكهم لمحتوى التقارير المالية.

المحور الثاني: قياس جودة المعلومات المحاسبية والمالية والعوامل المؤثر فيها

للمعلومات المحاسبية والمالية مجموعة من المعايير التي على أساسها يمكن قياس درجة جودتها لتلبية حاجيات مستخدميها، كما أن لها عوامل تؤثر فيها.

أولا: قياس جودة المعلومات المحاسبية والمالية

يعد توفير معلومات عالية الجودة لإعداد التقارير المالية أمرًا مهمًا لأنه سيؤثر إيجابًا على أصحاب المصلحة في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان والقرارات المماثلة المتعلقة بتخصيص الموارد[15]، حيث أن الهدف الرئيسي للتقارير المالية هو توفير معلومات عالية الجودة من أجل استخدامها في صنع القرارات الاقتصادية[16].

وتتحدد قيمة المعلومات المحاسبية والمالية مدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل والقيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة، إلا أن تقدير تكلفة المعلومات المحاسبية والمالية يمكن أن يتم بدقة، لكن تحديد المنفعة لا يتم بالسهولة نفسها نظرا لتعدد الاستعمالات وإمكانية إعادة الاستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات، والمعلومات المحاسبية والمالية تستمد قيمتها من جودتها[17]، يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات المحاسبية والمحاسبية على النحو التالي:

1. **الدقة بوصفها مقياساً لجودة المعلومات**: يمكن التعبير عن جودة المعلومات في الماضي، الحاضر والمستقبل ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت معها قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية؛
2. **المنفعة بوصفها مقياساً لجودة المعلومات**: تتمثل المنفعة للمعلومات المحاسبية والمالية في عنصرين هما: حصة المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكن أن تكون المنفعة في أحد الصور الآتية:
   - المنفعة الشكلية أي تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار؛
   - المنفعة الزمنية أي توفر المعلومات لمتخذ القرار في الوقت المناسب لها؛
   - المنفعة المكانية أي الحصول عليها بسهولة؛
   - المنفعة التقييمية أو التصحيحية أي قدرة المعلومة على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.
3. **الفاعلية بوصفها مقياساً لجودة المعلومات**: تحدد الفاعلية مدى ودرجة تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها، بالنسبة للمعلومات فإن الفاعلية هي مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة؛
4. **التنبؤ بوصفه مقياساً لجودة المعلومات**: يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات تستخدم في تخطيط واتخاذ القرارات، ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد؛
5. **الكفاءة بوصفها مقياساً لجودة المعلومات**: يقصد بالكفاءة حسن استخدام الموارد أي تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد، وتطبيق مبدأ اقتصاديات المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي لا يجب أن تزيد عن قيمة المعلومة.[18]

وتتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة، وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة (التكلفة / العائد)، إلا أن تقدير تكلفة المعلومات يمكن أن يتم بدقة، لكن تحديد قيمة المنفعة لا يتم بنفس السهولة نظرا لتعدد الاستعمالات وإمكانيات إعادة الاستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات. إن المعلومات المحاسبية تستمد قيمتها من جودتها، وهناك ثلاثة عوامل تحدد درجة جودة المعلومات للمستخدم أو لمتخذ القرار وهي: منفعة المعلومات، درجة الرضا على المعلومات، درجة الأخطاء والتحيز في إنتاج ومعالجة ونقل البيانات والمعلومات،

وللحصول على تلك المعلومات يتطلب ذلك تكلفة، وعند ما تزيد تكلفة الحصول على المعلومات عن قيمة هذه المعلومات فإنه يكون أمام بديلين:

- زيادة قيمة المعلومات من خلال زيادة درجة صحتها أو من خلال زيادة المنافع المتحصل عليها من المعلومات؛
- تدنية التكلفة من خلال تخفيض درجة صحة المعلومات أو من خلال التقليل من المنافع المستمدة من هذه المعلومات.

إن قيمة المعلومات تمثل قيمة التغير في القرار واستعمالها في اختيار البدائل، ويتم حسابها بالفرق بين نتائج القرار الأول ونتائج القرار الثاني مطروحا منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات الإضافية التي أدت إلى تغيير القرار وبالتالي فإنه إذا لم تؤدي المعلومات المحاسبية الجديدة إلى تغيير القرار المتخذ سابقا فإن قيمة هذه المعلومات تساوي الصفر[19].

وباعتبار كل هذا فإن جودة المعلومات المحاسبية والمالية ضرورية جدا لتلبية حاجيات مستخدميها، وأحيانا لا تلبي حاجياتهم بمجرد الحصول عليها، حيث أن تحليل المعلومات المحاسبية والمالية غاية في الأهمية بواسطة التحليل المالي، الذي يمكن من التعرف على التفاصيل الدقيقة حول الوضعية المالية للمؤسسة لاتخاذ القرارات.

ثانيا: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية والمالية

تتأثر جودة المعلومات المقدمة في التقارير المالية بعدة عوامل، شأنها في ذلك شأن أي أداة توصيل يتم التعامل معها في محيط البيئة الاجتماعية القابل للتأثير، ويمكن توضيح العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية والمالي فيما يلي:

1. العوامل البيئية (بيئة المحاسبة): إن للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المؤسسة لها تأثير على جودة المعلومات المحاسبية والمالي التي يجب تقديمها في التقارير المالية، وتختلف المعلومات التي يجب عرضها في التقارير المالية المنشورة من دولة لأخرى، والسبب هو التنوع والاختلاف في الظروف البيئية من بلد إلى أخر، حيث أجريت دراسات حول العوامل البيئية ومتطلبات الإفصاح لدى أسواق البورصة، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هو اختلاف مستوى الإفصاح في الأسواق مرتبط بالعوامل البيئية[20].

وبما أن المحاسبة وغيرها من النظم والأنشطة الإنسانية هي نتاج بيئتها (حيث تتكون بيئة المحاسبة من الظروف والقيود والمؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية التي تختلف من وقت لآخر) [21]. وهي موضحة فيما يلي:

أ. **العوامل الاقتصادية:** يجب أن يكون لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية والمالية نتائج اقتصادية صحيحة تتمثل في تخفيض التكاليف التي يتحملها المستثمرون ومستخدمو المعلومات لجمع المعلومات. وتختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي ظل الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، حيث يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وفي المقابل نجد في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية والمالية الموجهة للتخطيط في الدولة[22].

وبما أن الأحداث الاقتصادية هي المادة الأولية التي يقوم المحاسب بتسجيلها وتحليلها، فمن الأهمية توضيح طبيعة تلك الأحداث الاقتصادية التي تؤثر بصورة أو بأخرى في الظروف الاقتصادية للمؤسسة[23]؛ وتعتبر ظاهرة التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر خصائص المعلومات المحاسبية والمالية، فتزايد معدلات التضخم تؤدي إلى عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية والمالية التي تعد وفق التكلفة التاريخية، ولهذا كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار[24].

ب. **العوامل السياسية:** إن العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير على الهياكل والعمليات المحاسبية، لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية والمالية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية لكل بلد[25]، وعلى

المؤسسات تطوير إمكانياتها وقدراتها نحو تحقيق هذه الاحتياجات، وعند وضع وإنشاء المعايير المحاسبية والمالية يأخذ بعين الاعتبار المصالح السياسية.

وتنظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف الوطنية أو مع الأهداف المعنية لهذه الجهات، وهذا هو سبب التدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية[26].

ج. **العوامل الاجتماعية:** تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية والوقت في القوائم المالية، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية والمالية، أما قيمة الوقت فنجد الدولة التي تعطي قيمة كبيرة للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد البيانات خلال فترات مالية متقاربة (ربع سنوية مثلا)، والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط.

وعلى الرغم أن المحاسبة بقيت وقتا طويلا تهتم بالجوانب الفنية، إلا أن العوامل الاجتماعية في الوقت الحاضر صار لها صداها على التطبيقات المحاسبية والمالية، حيث يحتم البعد الاجتماعي للمحاسبة على المحاسب الإفصاح الشامل عن المعلومات المحاسبية والمالية التي تفي باحتياجات كافة الفئات في المجتمع وعدم التحيز إلى فئة من المستخدمين على حساب فئة أخرى. كما تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطوير المحاسبي، والتي تتطلب نموذجا محاسبيا مبنيا على أسس من القيم الاجتماعية السائدة في الزمان والمكان، ويتطلب نموذج المحاسبة الاجتماعية التوسع في القياس المحاسبي، بحيث يمتد ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات الوحدة الاقتصادية، وتتمثل هذه الآثار الخارجية فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية أو العائد الاجتماعي[27].

د. **العوامل القانونية:** إن الممارسات المحاسبية تتأثر سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بقوانين المؤسسات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى، ولا يعتبر غياب القوانين والتشريعات أو التمسك والالتزام بها أمر مرغوبا فيه، ولكن يعتمد على مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن العوامل القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها، خاصة مع ظهور شركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الادارة، حيث تخضع للتشريعات القانونية والضريبية منذ بداية تكوينها حتى تصفيتها، مما ينعكس على الطريقة التي يتم بها إعداد المعلومات وطريقة عرضها في التقارير المالية بهدف توفير الثقة لمستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية، والقواعد الملزمة بتوفير المعلومات وقانون المحاسبين القانونيين وقواعد وشروط سوق البورصة والنظام الضريبي؛ هي قوعد قانونية التي تتأثر بها جودة المعلومات المحاسبية والمالية، وبالتالي تؤثر على إعداد وعرض التقارير المالية[28].

هـ. **العوامل الثقافية:** إن للمستوى الثقافي لأي بلد أثره على النظم والعمليات المحاسبية والمالية، ومن أهم هذه العوامل الثقافية المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية؛ إذ يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر على الممارسة المحاسبية والتدقيق شكل عام، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في التقارير المالية بشكل خاص، فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي فيها يصبح من الصعب على الأغلبية من الناس فهم واستيعاب محتويات التقارير المالية (وأحيانا حتى المحاسبين أنفسهم) واستخدامها في اتخاذ القرارات، وعلى العكس في البلدان التي تحظى بمستوى تعليمي أفضل، وكذلك بالنسبة لوضع المنظمات المهنية؛ ففي الدول التي لها السبق في إنشاء اتحادات وجمعيات مهنية تتولى تطوير وتنظيم الممارسة المحاسبية فيها، تولي هذه المنظمات اهتماما متزايد في الوقت الحاضر، ونجد أن لهذه المنظمات دور كبير في التأثير على جودة المعلومات المحاسبية والمالية[29].

2. العوامل المتعلقة بالمعلومات: تتأثر جودة المعلومات المحاسبية والمالية المتضمنة في التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرارات، حيث يتم التمييز من خلال هذه الخصائص والصفات بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لاتخاذ القرار، وكذلك بموجبها يتم اختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب توفيرها وعرضها في التقرير المالية.

ومن بين العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية والمالية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة المعلومات، وكذلك الانتشار الواسع والسريع للانترنت واللذان كان لهما الأثر الكبير في:

- الانخفاض الكبير والمستمر في كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات؛
- زيادة كمية المعلومات المحاسبية والمالية لاحتياجات مستخدميها؛
- توفير تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم في الوقت المناسب؛
- إعداد بيانات أعمق للمستخدمين ولعدد من السنين[30].

ومنه يعد استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في إعداد وعرض المعلومات المحاسبية والمالية من العوامل المؤثرة على جودتها التي يبني عليها مستخدميها قراراتهم.

3. تقرير مدقق الحسابات: يعد تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية والمالية للتقارير المالية من خلال تدقيق التقارير المالية المنشورة، وزيادة الثقة في المعلومات المتوفرة فيها، ولا تكمن أهمية دور المدقق في تدقيق المعلومات المحاسبية والمالية الواردة في التقارير المالية فحسب بل تمتد إلى تقريره، حيث أن تقرير المدقق ذو أثر كبير على القرارات المتخذة على أساس تلك المعلومات، كما يحتل مرتبة متقدمة لدى المحللين الماليين وغيرهم[31].

المحور الثالث: أهمية جودة المعلومات المحاسبية والمالية في التقارير المالية

تنبع أهمية جودة المعلومات المحاسبية والمالية من خلال الأهمية البالغة التي يمكن الاستفادة منها من خلال التقارير المالية والأهداف التي تحققها لمستخدميها.

أولا: أهمية التقارير المالية

تنبع أهمية التقارير المالية من أهمية المعلومات التي تحتويها، فهي تعد من أهم مصادر المعلومات التي توفرها مخرجات النظام المحاسبي في المؤسسة، تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في النقاط التالية:

- **أداة اتصال**: تكمن مهمة ودور القوائم المالية في هذا المجال-الاتصال- في توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنها فهي وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها؛ كما تعتبر وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين والعملاء والبنوك.
- **وسيلة في اتخاذ القرارات**: فالقوائم المالية تساعد الإدارة في:
  - اتحاد القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل؛
  - تستعمل من أطراف أخرى التي تربطها علاقة مباشرة مع المؤسسة[32].

ومن خلال استخدامات القوائم المالية تبرز لنا أهميتها على عدة مستويات:

- **على مستوى المستثمر الفرد:** الحصول على معلومات لتقيم أداء الإدارة، والتنبؤ بدرجة الربحية والمخاطر المتعلقة بالاستثمار، وكذلك التعرف على القنوات الاستثمارية الملائمة لتوجيه المدخرات؛

– **على مستوى السوق المالية:** حماية المستثمرين وإشاعة الثقة بينهم، وخلق مجالات الابتكار لأدوات الاستثمار القادرة على جذب مدخرات المستثمرين، وأيضا توفير أساس لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين على أساس سليم[33].

ثانيا: أهداف التقارير المالية: صنفت لجنة **(FASB)** أهداف التقارير المالية إلى أهداف رئيسية وأهداف فرعية.

1. الأهداف العامة للتقارير المالية:

أ. المعلومات المفيدة لقرارات الاستثمار والائتمان: يجب أن توفر التقارير المالية المفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين وذلك من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان الرشيدة وكذلك القرارات المشابهة، حيث يجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة للمستخدمين ذوي الفهم المعقول للأنشطة.

فهم المعلومات المالية من قبل المستثمرين والدائنين والمستخدمين المحتملين يتم بدرجات متفاوتة، حيث يمكن أن يحدث اختلاف كبير في طريقة استخدام المعلومات المالية أو درجة الاعتماد عليها، ولذلك فإن المعلومات المالية يجب أن تقدم بشكل يمكِّن من استخدامها بواسطة الجميع سواء المختصين أو غير المتخصصين، حيث ينبغي عدم استبعاد المعلومات الملائمة لأنه يصعب على البعض فهمها أو لأن البعض يختارون عدم استخدامها.

ب. تقديم معلومات عن موارد المؤسسة والاتزامات وحقوق الملكية: لا تهدف المحاسبة المالية إلى قياس قيمة المؤسسة بشكل مباشر ومع ذلك فإن التقارير المالية يجب أن تقدم معلومات تحدد موارد المؤسسة(الأصول) والتزاماتها وكذلك حقوق الملكية فيها عن طريق إلقاء الضوء على العلاقة بين الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، حتى يكون المستثمرون والدائنين والمستخدمين الآخرين قادرين على تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المركز المالي للمؤسسة وكذلك تحديد موقف السيولة واليسر المالي للمؤسسة[34].

2. الأهداف الفرعية (الأهداف التفصيلية):

أ. تقديم المعلومات لترشيد القرارات: الهدف الأساسي من التقارير المالية هو اتخاذ القرارات وترشيدها، فالتقارير المالية يجب أن تقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وكذلك الدائنين والمستخدمين وكل الأطراف ذات العلاقة[35]؛

ب. تقديم معلومات عن أداء المؤسسة ومكاسبها: توفر التقارير المالية معلومات عن الأداء المالي للمؤسسة لفترة معينة، فبالنسبة للمستثمرين والدائنين فهم يستخدمون المعلومات لمساعدتهم في تقييم التوقعات الخاصة بالمؤسسة، لذلك فالتركيز الأساسي للتقارير المالية هو تقديم معلومات تعبر عن أداء المؤسسة من خلال قياس الربحية ومكوناتها، مما يسمح لمستخدمي التقارير المالية تقدير القدرة الكسبية للمؤسسة ومخاطر الاستثمار أو الإقراض فيها وهذا يعتمد على مدى كون المعلومات المحاسبية المقدمة مفيدة لصنع القرارات[36].

ج. تقديم معلومات عن موارد المؤسسة والاتزامات المترتبة عن تلك الموارد والتغير فيها: يجب أن تُقدم التقارير المالية معلومات تحدد وبشكل واضح موارد (الأصول) وإلتزامات المؤسسة، وأيضا يجب أن تقدم معلومات عن التغيرات الجوهرية في موارد (الأصول) وإلتزامات المؤسسة[37].

د. تقديم معلومات عن التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة: رغم أهمية مقياس العائد المحاسبي لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد درجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمارات، القوائم المالية تقدم أيضا معلومات عن كيفية الحصول على التدفقات النقدية وكذلك كيفية إنفاق هذه التدفقات، هذه التدفقات عادة ترتبط بالأنشطة المختلفة للمؤسسة مثل الأنشطة التشغيلية، الرأسمالية والتمويلية، وهو ما تحتويها قائمة التدفقات النقدية[38].

وباعتبار كل هذا فالأهمية والأهداف التي يجب أن تحققها التقارير المالية، يستفيد منها كل من له علاقة بالمؤسسة سواء داخلها أو خارجها، حيث يتعدد مستخدمو القوائم المالية للمؤسسة وتتنوع احتياجاتهم من المعلومات حيث توجد عدة معايير للتصنيف أهمها معيار العلاقة بالمؤسسة لذلك نجد نوعين من التقارير المالية تقارير مالية داخلية وأخرى خارجية، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية

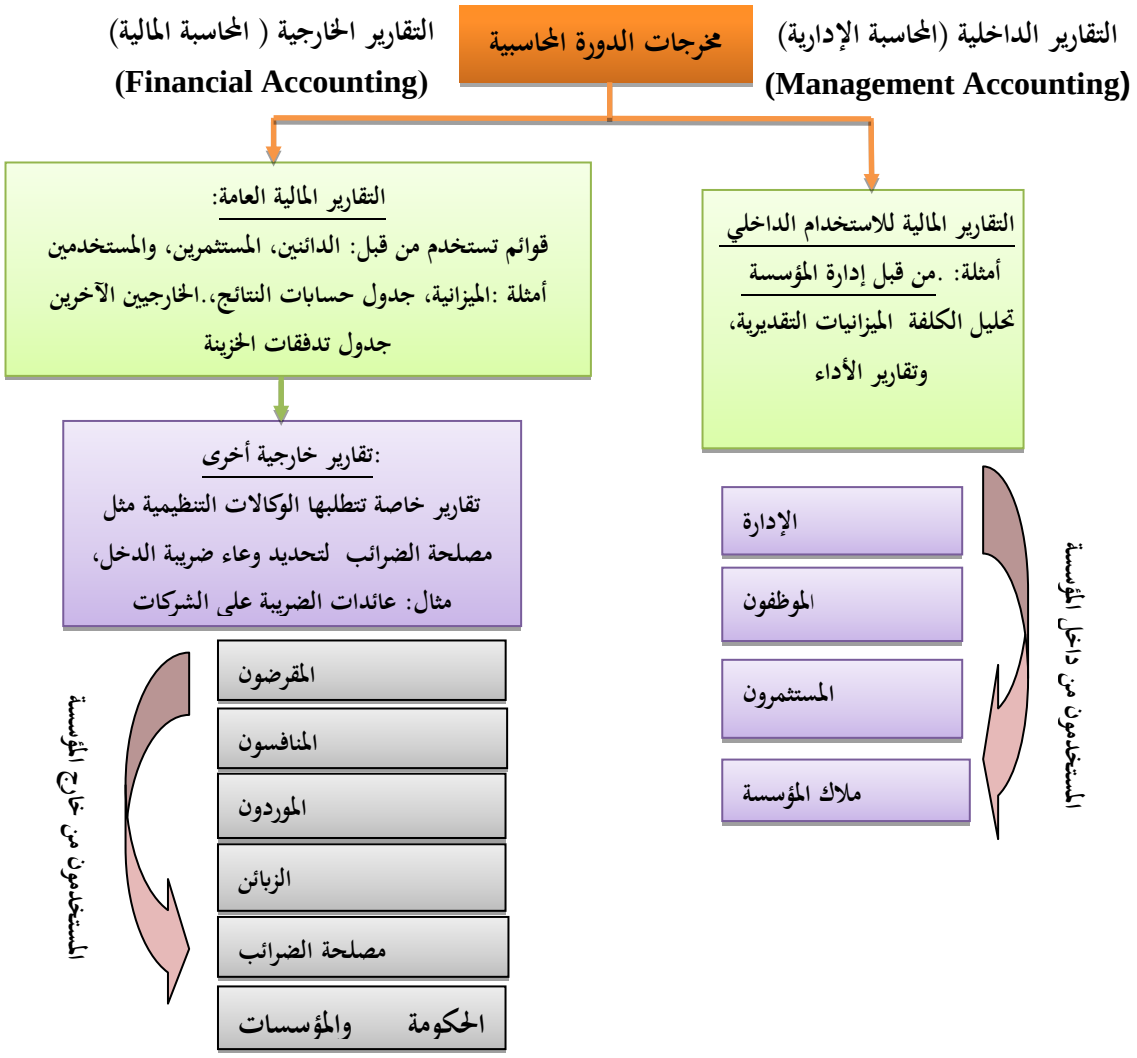

المصدر:لسعدي عياد، **مرجع سابق**، ص 24.

ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن للمعلومات المحاسبية والمالية أهمية كبيرة، حيث يستفيد منها كل من له مصلحة مع المؤسسة، فيسترشد بها كلُ حسب هدفه، لذا يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية والمالية مجموعة من الخصائص التي تؤثر على القرارات المتخذة على أساسها، فمثلا لو كانت المعلومات المحاسبية والمالية فيها أخطاء كبيرة أو أنها لم تتوفر في وقت الحاجة إليها، أو أنها غير ملائمة للقرار المُراد اتخاذه؛ هنا تكون غير مجدية لمستخدميها، وقد تؤدي إلى حدوث أخطار يتعرض لها مال المستخدمين وأحيانا قد تمس حياتهم إن خسروا أموال ضخمة بسبب هذه المعلومات المُضلِلة.

الخاتمة

من خلال ما سبق نلاحظ أن أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية تنبع من خلال الأهمية البالغة التي يمكن الاستفادة منها من خلال التقارير المالية والأهداف التي تحققها لمستخدميها، حيث يعد تحديد أهداف التقارير المالية نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد قرارات المستخدمين، حيث يمكن الاعتماد على التقارير المالية في اتخاذ القرارات إذا كانت المعلومات الواردة فيها ذات جودة عالية، مما يعطي ثقة لدى المستخدمين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات.

وتتوزع أنواع المعلومات المحاسبية والمالية وأنواع القرار ومستويات الإدارة في المؤسسة، حيث أن هناك حاجة حقيقية للمعلومات المحاسبية والمالية عند كل مستوى من مستويات اتخاذ القرار، سواء القرار التشغيلي أو التكتيكي أو الاستراتيجي، وعند كل وظيفة من الوظائف الأساسية للمؤسسة (التموين، الإنتاج، التسويق،..)، وكذلك عند كل مستوى من مستويات الإدارة في المؤسسة (العليا، الوسطى، التشغيلية). فلا يمكن اتخاذ أي قرار إلا بالاعتماد على المعلومات المحاسبية والمالية، حيث أن للمعلومات المحاسبية والمالية أهمية كبيرة عند كل مستوى وكل وظيفة على مستوى المؤسسة، وفي كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار، وتزداد أهمية تلك المعلومات عند القرارات الإستراتيجية، لاسيما قرارات الإنفاق الرأسمالي؛ لما يترتب عليها من مخاطر وما يحفها من عدم التأكد، لتعلقها بالمستقبل واعتمادها على التنبؤ المبني على المعلومات المعززة، وتأثيرها القوي على الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

كما يتضح جليا أن التركيز قد انصب على قاعدة عامة مفادها ضرورة أن تكون مخرجات النظام المحاسبي ذات فائدة للمستخدم عند اتخاذه للقرار، بحيث يجب على المحاسب ومعدي التقارير المالية العمل على التوفيق بين مختلف احتياجات المستخدمين وبين درجات التفاوت في فهمهم وإدراكهم لمحتوى التقارير المالية.

وباعتبار كل هذا فإن جودة المعلومات المحاسبية والمالية ضرورية جدا لتلبية حاجيات مستخدميها، وأحيانا لا تلبي حاجياتهم بمجرد الحصول عليها، حيث أن تحليل المعلومات المحاسبية والمالية غاية في الأهمية بواسطة التحليل المالي، الذي يمكن من التعرف على التفاصيل الدقيقة حول الوضعية المالية للمؤسسة لاتخاذ القرارات.

وعموما نلاحظ أن للمعلومات المحاسبية والمالية أهمية كبيرة، حيث يستفيد منها كل من له مصلحة مع المؤسسة، فيسترشد بها كلُ حسب هدفه، لذا يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية والمالية مجموعة من الخصائص التي تؤثر على القرارات المتخذة على أساسها، فمثلا لو كانت المعلومات المحاسبية والمالية فيها أخطاء كبيرة أو أنها لم تتوفر في وقت الحاجة إليها، أو أنها غير ملائمة للقرار المُراد اتخاذه؛ هنا تكون غير مجدية لمستخدميها، وقد تؤدي إلى حدوث أخطار يتعرض لها مال المستخدمين وأحيانا قد تمس حياتهم إن خسروا أموال ضخمة بسبب هذه المعلومات المُضلِلة.

المراجع:

[1]. السعدي عياد، **أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب السكاكين والصنابير(B-C-R) سطيف-**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: العلوم التجارية، فرع: دراسات مالية ومحاسبية، جامعة المسيلة-الجزائر-، 2014، ص 41.

[2]. محمود السيد الناغي، **اتجاهات معاصرة في نظرية المحاسبة**، المكتبة العصرية، المنصورة- العراق، 2007، ص 238.

[3]. عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص 195.

[4]. عجيلة حنان، **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-حالة مؤسسة الأنابيب ALFAPIPE وحدة غرداية للفترة (2008-2011)-**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2013، ص 11.

[5]. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار المسيرة، عمان- الأردن، 2006، ص 17-18.

[6]. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، **العدد رقم: 27**، المؤرخة بتاريخ 28 ماي 2008، ص 12.

[7]. محمد الهادي ضيف الله، **أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة2، 2014، ص 178.

[8]. السعدي عياد، **مرجع سابق**، ص 13-14.

[9]. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، **العدد رقم:27**، المؤرخة بتاريخ 28 مايو2008، ص 09.

[10]. السعدي عياد، **مرجع سابق**، ص 14.

[11]. ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات -دراسة حالة مؤسسة اقتصادية-**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة الحاج لخضر"باتنة"، الجزائر، 2009، ص 51.

[12]. خيري عبد الكريم، **مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي -دراسة حالة مجمع صيدال SAIDAL-**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع: دراسات مالية ومحاسبية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص 60-61.

[13]. السعدي عياد، **مرجع سابق**، ص 14-15.

[14]. **المرجع نفسه**، ص 15.

[15]. Ahmed Hani Al-Dmour, Maysam Abbod, Naim Salameh Al Qadi, **THE IMPACT OF THE QUALITY OF FINANCIAL REPORTING ON NON-FINANCIAL BUSINESS PERFORMANCE AND THE ROLE OF ORGANIZATIONS DEMOGRAPHIC' ATTRIBUTES (TYPE, SIZE AND EXPERIENCE)**, Academy of Accounting and Financial Studies Journal Volume 22, Number 1, 2018, P 01.

[16]. Nguyen Thanh Cuong, Do Thi Ly, **Measuring and Assessing the Quality of Information on the Annual Reports: The Case of Seafood's Companies Listed on the Vietnam Stock Market**, International Research Journal of Finance and Economics - Issue 160 (2017), P 26.

[17]. محمد الهادي ضيف الله، **مرجع سابق**، ص 186.

[18]. ناصر محمد علي المجهلي، **مرجع سابق**، ص 72-73.

[19]. بوعشة مبارك، هبة بوشوشة، **دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية**، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي السابع بعنوان: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات، الفرص، الآفاق" يومي 3-5 نوفمبر 2009، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء- الأردن، ص 04-05.

[20]. محمد الهادي ضيف الله، **مرجع سابق**، ص 174.

[21]. ناصر محمد علي المجهلي، **مرجع سابق**، ص 65.

[22]. محمد الهادي ضيف الله، **مرجع سابق**، ص 175.

[23]. ناصر محمد علي المجهلي، **مرجع سابق**، ص 65.

[24]. محمد الهادي ضيف الله، **مرجع سابق**، ص 175.

[25]. ناصر محمد علي المجهلي، **مرجع سابق**، ص 66.

[26]. محمد الهادي ضيف الله، **مرجع سابق**، ص 175.

[27]. ناصر محمد علي المجهلي، **مرجع سابق**، ص 67-68.

[28]. محمد الهادي ضيف الله، **مرجع سابق**، ص 176.

[29]. ناصر محمد علي المجهلي، **مرجع سابق**، ص 69.

[30]. محمد الهادي ضيف الله، **مرجع سابق**، ص 176-177.

[31]. ناصر محمد علي المجهلي، **مرجع سابق**، ص 72.

[32]. السعدي عياد، **مرجع سابق**، ص 28-29.

[33]. ناصر محمد علي المجهلي، **مرجع سابق**، ص 78-79.

[34]. السعدي عياد، **مرجع سابق**، ص 30.

[35]. كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية-مصر، 2006، ص 31.

[36]. السعدي عياد، **مرجع سابق**، ص 30.

[37]. كمال الدين الدهراوي، **مرجع سابق**، ص 32.

[38]. السعدي عياد، **مرجع سابق**، ص 30.